مشروع بيان وفد مصر

المؤتمر الثالث لتسهيل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الي حيز التنفيذ (فيينا ٣-٥ سبتمبر ٢٠٠٣)

السيد الرئيس،

يسر وفد مصر أن يتوجه لكم بالتهنئة علي توليكم مسئولية رئاسة هذا المؤتمر الهام، والذي نأمل جميعا في أن يحقق الهدف من انعقاده، وأن تعكس نتائجه وجود رغبة حقيقية لدي المجتمع الدولي في ادخال المعاهدة الي حيز النفاذ وتحقيق عالميتها بما يدعم نظام منع الانشار النووي و جهود نزع السلاح النووي عالميا واقليميا. كما نقدر من جانبنا الدور التحضيري الهام الذي قام به المندوب الدائم الفنلندي، والمشاورات التي قام بها بشأن المؤتمر علي مدار الفترة السابقة للمؤتمر، وذلك برغم أن المؤتمر وفقا للمادة ١٤ من المعاهدة يعتبر **مؤتمرا** للدول المصدقة بالأساس تدعي اليه الدول الموقعة وغير الموقعة علي المعاهدة، كما أود بهذه المناسبة التوجه بالشكر لسكرتير المؤتمر "هوفمان" للجهد الأمين الذي بذله للاعداد الجيد لهذا المؤتمر **الهام، وكذلك للسفير " كوستا" لجهود الأمم المتحدة بفيينا في تنظيم المؤتمر .**

السيد الرئيس

ان حرص/ علي المشاركة الفعالة ودعم المؤتمر انما يأتيا من منطلق حرصها علي مبادئ المعاهدة والتمسك بأهدافها دعما للهدف الأبعد التي نصبوا اليه جميعا المتمثل في اخلاء العالم من الأسلحة النووية، كما تؤيد بلادي كل ما يسهم في التوصل لهذا الهدف. وفي هذا الاطار تري مصر أن مسئولية دعم المعاهدة والسعي نحو دخولها الي حيز النفاذ انما تقع علي عاتق كافة أعضاء المجتمع الدولي، وعلي وجه الخصوص بطبيعة الحال علي تلك الدول الحائزة علي السلاح النووي من جهة ، وتلك الدول التي لازالت ترفض الالتزامات التي ارتضتها الغالبية العظمي من أعضاء المجتمع الدولي ومن ضمنها مصر بعدم السعي أصلا لامتلاك الأسلحة النووية من جهة أخري، وهو الالتزام الذي نراه أكثر شمولا عن ذلك الوارد في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية .

ان مصر تري أن التوجه للتعامل مع مختلف عناصر عدم الانتشار النووي بشكل انتقائي وايلاء اهتمامنا لعناصر دون أخري من شأنه أن يصعب الهدف الذي نسعي اليه ويكرس الانطباع بازدواجية المعايير ولا يخلق المناخ المواتي لدعم نظام عدم الانتشار العالمي، وانما يؤدي الي مزيد من التخبط وعدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بأهداف المعاهدة .

السيد الرئيس

لقد أعلنت مصر موقفها بوضوح خلال المشاورات التي سبقت المؤتمر كما طالبت أن يراعي البيان الختامي المتوقع صدور عن المؤتمر ضرورة الاشارة الي الاطار الأشمل لنظام منع الانتشار النووي وعالميته وجهود نزع السلاح النووي ذات الصلة، مع عدم تجاهل معاهده عدم انتشار الأسلحه النوويه نظر للدور المركزي الذي تلعبه في هذا الاطار، وبرغم تأييد أغلب الدول لمطالبنا المشروعه الا أن مشروع البيان لم يعكس موقف مصر المعبر عن رؤية غالبية أعضاء المجتمع الدولي

السيد الرئيس

ان مصر طالما لعبت دور رائدا علي المستويين الاقليمي والدولي تجاه السعي نحو عم نظام منع الانتشار النووي وتحقيق نزع السلاح النووي الشامل والكامل، ويذكر علي سبيل المثال لا الحصر مبادرة مصر بالدعو لانشاء منطقة خاليه من السلاح النووي في الشرق الأوسط عام ١٩٧٤ ثم المبادرة التي طرحها الرئيس مبارك عام

١٩٩١ لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل وعلي رأسها الأسلحة النووية.

ولا شك في أن القرار الصادر عن مؤتمر مد سريان العمل بمعاهدة عدم الانتشار الأسلحة النووية حول الشرق الأوسط في عام ١٩٩٥ ومقررات مؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ذات الصلة عام ٢٠٠٠ انما تؤكد الوعي الدولي واسع النطاق بأهمية تحقيق أهداف ومقاصد منع الانتشار ونزع الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة، ومن هذا المنطلق فنحن نذكر كافة الأطراف بمسئولياتها لتنفيذ أحكام هذا القرار وترجمته الي واقع فعلي وبصفة خاصة الدول الثلاث المودعة لديها المعاهدة.

وفي هذا الاطار يود وفد بلادي التأكيد علي التزام مصر القوي بهدف اخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل، واستمرارها في بذل مساعيها من خلال مختلف المنظمات الاقليمية والدولية ومن خلال اتصالاتها الثنائية مع الدول بهدف الوصول الي هذه الغاية في أقرب فرصة، حيث أن منطقتنا طالما عانت ومازالت تعاني من مخاطر انتشار السلاح النووي الأمر الذي يؤدي الا زعزعة الاستقرار الأمني و تعطيل جهود التنمية، فمصر كما يعلم الجميع تؤمن بأن الأمن والاستقرار لا يمكن أن يسودا في المنطقة في ظل وجود وضع مميز في المجال النووي لاحدي الدول خارج الاطر القانونية الدولية ، خاصة مع استمرار ممارسة تلك الدولة لنشاط نووي مريب لا يخضع لأي نوع من الرقابة الدولية وبالتالي يولد الشك لدي

حيرانها وقد يوفر حافز لاندلاع سباقات تسلح لا تتفق مع تحقيق الأمن الاقليمي خاصة وأن هناك أطراف في المنطقة مازالت تعمل على زياد

تفوقها العسكري في كل المجالات بما يتعدى بمراحل احتياجاتها اللازمة للدفاع عن نفسها

السيد الرئيس،

اتصالا بما سبق، تؤكد مصر أن التعامل مع قضية سلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يجب أن تتم بأسلوب شامل الأمر الذي يوفر الاطار المناسب لقيام مصر بالتصديق على معاهد الحظر الشامل للتجارب النووية بل أو التأكيد على ن التوصل الى هذ التسوية الشاملة في الشرق الأوسط يعتبر السبيل الوحيد من وجهة نظرنا لقيام مصر بهذ الخطو

السيد الرئيس،

اود في الختام ن أؤكد لكم مجدد عم مصر القوي لمعاهد الحظر الشامل للتجارب النووية والتزامنا باستمرار المشاركة النشطة والفعالة في عمال اللجنة التحضيرية والأجهز المنبثقة عنها وصولا الى دخول المعاهد الي حيز النفاذ وتحقيق عالميتها